حسابات بغداد الخاطئة . .

وبداية الانعطاف الامريكي في التعامل مع النظام والمعارضة العراقية

كان لحسابات بغداد الخاطئة وضغوط اليمين الجمهوري في الكونغرس الدور الاساس في تحول السياسة الامريكية تجاه العراق كما عكسها خطاب الرئيس الامريكي بيل كلينتون في 15 تشرين الثاني 1998، والذي دعا فيه الى "حكومة جديدة في بغداد" و "تقوية دعمنا السياسي للمعارضة" العراقية.

جاء تصعيد بغداد مع الامم المتحدة، وبالتالي مع الولايات المتحدة، نتيجة قرارها في 5 اب 1998 بتقييد نشاط اللجنة الخاصة المكلفة بازالة اسلحة العراق المحظورة (اونسكوم)، وفيما بعد اعلان بغداد في 31/11/1998 عن وقف كافة انشطة اللجنة الخاصة بما فيها المراقبة طويلة الامد، الامر الذي فرض مواجهة كادت تشعل حربا جديدة تم تحاشيها بتراجع بغداد الكامل عن قراريها السابقين، ولكنها فتحت بذلك الباب واسعا لتحول في السياسية الامريكية، قد يكون حاسما، لصالح "اطاحة" النظام العراقي بدلا من استمرار اعتماد"الاحتواء" نهجا وحيدا في التعامل مع بغداد.

حسابات بغداد الخاطئة

جاء قرار بغداد بوقف التعاون مع اونسكوم تعبيرا عن خيبة املها بعدم استجابة مجلس الامن لمفهوم بغداد بشأن "المراجعة الشاملة" الخاصة بتنفيذ العراق متطلبات الفقرة 22 من القرار 687، التي تحدد شروط رفع الحظر النفطي عن العراق.

رغم ان رسالة مجلس الامن بهذا الخصوص كانت نتيجة مساع فرنسية وروسية، تضمنت جزئيا وضمنيا ما تريده بغداد بهذا الشأن، الا ان رد فعل بغداد الحاسم بوقف التعاون مع اونسكوم الى حد وقف الرقابة الدائمة كان تجاوزا لخط احمر وحد مجلس الامن، بما فيه فرنسا (التي استدعت ممثلها الدبلوماسي من بغداد) وروسيا، في ادانة موقف بغداد.

ربما كان هدف بغداد من هذا التصعيد تحقيق انجاز مشابه لاتفاق "عزيز-انان" في شباط الماضي، الذي نزع فتيل مواجهة عسكرية بين بغداد وواشنطن، الامر الذي حقق لبغداد نجاحا جزئيا على حساب بتلر واونسكوم.

ولكن الخطأ في قراءة بغداد للتصعيد الاخير يتمثل بالتالي:

1-توقعت بغداد ان الرئيس الامريكي المحاصر بفضائحه الجنسية وضغوط الكونغرس لاقالته سيكون اضعف من ان يدخل مواجهة عسكرية، خاصة وانه تحاشى مثل هذه المواجهة في الماضي وبالذات في شباط الماضي حيث كانت الادارة الامريكية وراء دفع الامين العام للامم المتحدة كوفي انان لزيارة بغداد لنزع فتيل الازمة. ولكن المفاجأة كانت في تحقيق الرئيس كلينتون نجاحا غير متوقع في انتخابات الكونغرس في 3 تشرين الثاني 1998 ادى الى سقوط داماتو، احد اشد خصوم كلينتون واستقالة غينغرش من رئاسة مجلس الشيوخ. ففاجأت واشنطن بغداد برفض اي مسعى دبلوماسي للامين العام للامم المتحدة لحل الازمة، وحتى رسالته الاخيرة لبغداد التي تعكز عليها طارق عزيز للتراجع لم تلق استحسانا امريكا.

2- تمادي بغداد في لعبة فرض المواجهات مع واشنطن بما يجبر الاخيرة على حشد الجيوش والاساطيل (تتراوح كلفة كل تعبئة عسكرية امريكية في الخليج بين نصف مليار الى مليار ونصف المليار دولار يسددها دافع الضريبة الامريكي)، ليتراجع صدام حسن مرة اخرى. الامر الذي وضع هيبة القوات المسلحة الامريكية على المحك بما يصعب على اي رئيس امريكي قبوله، ولذا نجد ان البنتاغون كان ابان التصعيد الاخير الاكثر دعوة للضرب.

3- اعتبرت بغداد غياب رد فعل سريع وحازم على قرارها الاول في 5 اب، دليل ضعف شجعها للتصعيد ورفض رسالة مجلس الامن الخاصة بالمراجعة الشاملة التي بذلت فرنسا الكثير من اجل اصدارها، الامر الذي خدم واشنطن في توحيد الموقف الدولي باظهار تعنت العراق.

4- كانت بغداد تعول على التحول النسبي في الموقف العربي الرسمي وتعاطف الشارع العربي، خاصة بعد زيارات لوفود تجارية من الامارات والسعودية لبغداد، ولكن الارهاق والملل العربي الرسمي من تكرار الازمات، خاصة الاخيرة التي تتحمل بغداد مسؤولية تصعيدها، والاجماع الدولي على ضرورة تراجع بغداد عن قرارها، امور شجعت مجموعة اعلان دمشق (دول مجلس التعاون الخليجي زائدا سوريا ومصر) على اعتماد قرار يحمل بغداد تبعات رفض التراجع عن قرار عدم التعاون مع اونسكوم، بما في ذلك بالطبع المواجهة العسكرية.

ان مشاركة مصر وبالذات سورية في مثل هذا البيان كان بدون شك نكسة لبغداد، استطاعت واشنطن تحقيقه بالتلويح لدمشق بالتزامها تحريك المسار السوري الاسرائيلي في مفاوضات السلام الذي جاء على خلفية دور كلينتون في التوصل الى اتفاق "واي بلانتيشن" بين عرفات ونتنياهو.

5- اقدام بغداد على استخدام اي سلاح محظور، خاصة صواريخ بعيدة المدي كان سيؤكد ادعاءات واشنطن بكذب النظام العراقي الدائم.

جاء تراجع بغداد عن قرارها في الربع الساعة الاخير من الساعة الاخيرة من توقيت بدء الضربة الامريكية للعراق، انقاذا للشعب العراقي من هجمة كان متوقعا لها ان تكون الاقوى منذ نهاية حرب الخليج الثانية عام 1991،

وبحسب تقديرات البنتاغون قد تسبب خسائر بالارواح تزيد عن عشرة الاف مدني عراقي، ناهيك عن الخسائر العسكرية وغيرها من تدمير للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

خسر النظام العراقي الكثير من هذه المواجهة التي اتت على كل المكاسب الجزئية التي سبق ان حققها على الصعيد السياسي والدبلوماسي خلال العامين الماضيين. فعادت اونسكوم وعلى رأسها ريتشارد بتلر اكثر قوة وثقة بالنفس وكأنها بذلك استعادت ماخسرته في مواجهة شباط الماضي. كما ظهرت بغداد معزولة امام وحدة الموقف العربي والدولي، وكرست صورة واشنطن بصاحبة القرار النافذ. ولكن الاكثر من كل هذا ان بغداد دفعت واشنطن لاعادة النظر جذريا بسياستها تجاه العراق.

القصور في سياسة "الاحتواء" الامريكية

اعتمدت واشنطن منذ نهاية حرب الخليج الثانية تجاه العراق سياسة عرفت باسم "الاحتواء" أي ابقاء النظام العراقي كما قالت وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرايت في "صندوق"، واعتمدت من اجل ذلك العقوبات الاقتصادية لحرمان النظام العراقي من التصرف بأمواله. وما كان لهذه السياسة ان تستمر لو استجاب العراق لمتطلبات "اونسكوم" التي تصر بغداد على انها استجابت لها استجابة كاملة رغم ان اصدقاءها مثل روسيا وفرنسا لاتذهبان هذا المنحى، وبذلك استطاعت واشنطن ابقاء العقوبات وبالتالي الاحتواء سياسة ثابتة طوال السنوات الماضية.

ولكن هذه السياسة اثبتت قصورها وذلك للاسباب التالية:

1- لقد فشل "الاحتواء" في الكشف الكامل عن اسلحة الدمار الشامل التي تطالب واشنطن بازالتها.

2- كما فشلت هذه السياسة في اضعاف نظام صدام حسين الى حد السقوط، بل استطاع النظام العراقي استغلال الحصار الاقتصادي ومعاناة الشعب العراقي كورقة سياسية لكسب العطف العربي والاسلامي من جهة، واضعاف قدرة العراقيين -المشغولين بلقمة العيش- من التصدي له. وهكذا بات الشعب العراقي والحاكم (اي الشاة والذئب) في صندوق واحد.

3- وعندما اعتمدت واشنطن قرار "النفط مقابل الغذاء" بأمل رفع العتب المعنوي والاخلاقي، وبذات الوقت حرمان صدام حسين من ورقة معاناة الشعب العراقي. قامت بغداد بتجيير هذا القرار كأدة للسيطرة السياسية والقمع عبر استغلال بطاقة التموين التي باتت مصدر المواطن العراقي للعيش.

4- استطاع صدام حسين الخروج من "الصندوق" بفرضه المواجهة تلو الاخرى، حتى بلغ عددها ثمانية، مع الولايات المتحدة. الامر الذي كرس حالة من عدم الاستقرار والقلق في دول الخليج العربية بالذات. فدفعها الشعور

باستمرار بقاء صدام حسين الى محاولة التعايش معه كما تجلى في زيارات الوفود التجارية الخليجية لبغداد مؤخرا. وان حالة الانحسار في التعاطف العربي مع امريكا الذي بلغ حد العداء مرة اخرى يعكس حقيقة فشل سياسة "الاحتواء" الامريكية تجاه العراق.

واشنطن وبداية التحول من "الاحتواء" الى "الاطاحة"

ولكن تحدي بغداد الاخير ومطالبة الكونغرس الامريكي بقيادة الجمهوريين بسياسة حازمة، دفعا الادارة الامريكية للاعلان على لسان الرئيس الامريكي في 15 تشرين الثاني 1998، ان افضل وسيلة على المدى البعيد لمواجهة النظام العراقي هي "حكومة جديدة في بغداد تكون ملتزمة تمثل شعبها وتحترمه ولا تضطهده، وتكون ملتزمة السلام في المنطقة"، واضاف:"سنكثف هذه الجهود وسنعمل مع الكونغرس لتنفيذ "قانون تحرير العراق" وتقوية دعمنا السياسي للمعارضة لكي تصبح اكثر فاعلية وتمثيلاً لطموحات الشعب العراقي".

اما على المدى القصير، فاعتماد سياسة الدبلوماسية مع القوة لفرض احتواء النظام العراقي وانصياعه لقرارات الامم المتحدة.

رغم ان الاعلام الامريكي والكثير من رجال الكونغرس وبالذات الجمهوريين انتقدوا الادارة على تفويت فرصة ضرب العراق، الا ان كلينتون بموافقته على "تأجيل" الضربة حقق التالي:

1- فرض عودة "اونسكوم" مع كامل الصلاحيات وبمزيد من الثقة للعمل في العراق، خاصة وان الضربة كانت ستؤدي الى التضحية تماما بـ"اونسكوم" واستمرارها في العراق.

2- السؤال الصعب الذي كان على واشنطن مواجهته هو: ماذا بعد الضربة؟ ان الضربة العسكرية، وان كانت ستكون ضخمة وتضعف قدرات بغداد العسكرية، الا انها غير كفيلة بتغيير النظام او اسقاط صدام حسين الامر الذي سيكرسه بطلا شعبيا في الشارع العربي، ويفقد واشنطن ايجابيات اتفاق واي بلانتيشن بين ياسر عرفات ونتنياهو.

3- نجاح سياسة الدبلوماسية المدعومة بالقوة ستشجع واشنطن باتجاه اعتماد "القوة المدعوة بالدبلوماسية"، او الضرب ثم التفاوض في المرة القادمة. وهذا ما اكده الامين العام كوفي انان في حديث مع اذاعة "اوربا الحرة" (30/11/98)، بقوله: "ان واشنطن ولندن اشارتا انهما في المرة المقبلة ستتحركان بسرعة قوية ومن المحتمل ان لايكون امامها متسع من الوقت للقيام بخطوات دبلوماسية وتوجيه نداء علني الى الرئيس صدام حسين". وبذلك حررت واشنطن نفسها من قيود مجلس الامن استعدادا للمواجهة القادمة مع بغداد.

والى حين ذلك امام واشنطن فرصة لاعادة النظر في تعاملها مع الشأن العراقي، اقليميا ودوليا وبالذات مع "المعارضات" العراقية.

لقد كانت التناقضات الدولية والاقليمية من اهم اوراق النظام العراقي في مواجهة امريكا، واي محاولة امريكية للتغيير في العراق يجب ان يسبقها تحضير دولي، وبالذات اقليمي لصالح تغيير في العراق لا يعتبره الاخرون تهديدا لمصالحهم.

لقد كان لنجاح واشنطن في كسب تأييد فرنسا وموسكو اثره الكبير في فرض تراجع بغداد عن قرار عدم التعاون مع "اونسكوم". ان مبادرة امريكية تأخذ بعين الاعتبار المصالح الاقتصادية والتجارية، وبالذات النفطية، لكل من روسيا وفرنسا في عراق المستقبل سيكون حاسما في تحييدهما ان لم يكن كسبهما لصالح التغيير في العراق. والحديث عن اتصالات وربما اتفاقيات بين شركات نفط فرنسية وامريكية بشأن نفط العراق يشير الى هذا الاتجاه.

اما على الصعيد الاقليمي فان دول الخليج العربية لاتحتاج الى اقناع بضرورة التغيير في العراق، وبيان دول اعلان دمشق الاخير يؤكد الحقيقة، اما الرقم الايراني وهو الاصعب في عملية التغيير في العراق فيتطلب خطوات امريكية تتجاوز لغة الاحتواء المزدوج القديمة لصالح ضم ايران لنظام اقليمي جديد.

عودة كلينتون قويا بعد انتخابات الكونغرس الاخيرة، التي ذهب ضحيتها رجل المقاطعة ضد ايران داماتو، سيساعد على هذا التحول.

واشنطن والتعامل مع المعارضة العراقية

ان حالة التفاؤل الامريكي بالمعارضة العراقية بعد قيام المؤتمر الوطني العراقي في 1992، سرعان ما تراجعت نتيجة انتكاسات متتالية بدءا بالانقسام الكردي وما اعقبه من اقتتال، وفشل تجربة العمل العسكري في شمال العراق بقيادة المؤتمر الوطني العراقي عام 1995، ومن ثم خروجه الكامل من كردستان في عام 1996، اضافة الى فشل المحاولات الانقلابية واخرها التي تم الكشف عنها في حزيران 1996.

ان فشل تجربة المؤتمر الوطني اسقطت بيد الادارة الامريكية، وبدلا من المراجعة ومحاولة اصلاح المؤتمر بالعودة الى احترام نظامه الداخلي لجأ احمد الجلبي رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الى استغلال اللعبة السياسية الامريكية الداخلية عبر شكبة علاقات عامة لكسب الجناح المتشدد في الحزب الجمهوري في الكونغرس الامريكي بالتعاون مع قوى الضغط اليهودية (ايباك) لدعمه وفرض زعامته السياسية على المعارضة العراقية، وذهب من اجل ذلك للتشكيك بكافة القوى التي تختلف معه بما في ذلك "الوفاق الوطني" المتحالف مع الادارة الامريكية اصلا.

لقد رفعت الادارة الامريكية منذ 1996 يدها عن المعارضة العراقية، وحتى على الصعيد الاعلامي اغلقت الاذاعة التي يتولى امرها المؤتمر الوطني، لصالح اذاعة "العراق الحر" التي اخذت تبث من براغ مؤخرا كجهة امريكية وليست معارضة عراقية.

دفع الانعطاف الامريكي الاخير، الذي ساعد عليه، صدام حسين من جهة وقوى اليمين الجمهوري و (أيباك) من جهة اخرى، الادارة الامريكية للنظر مجددا في امكانية التعامل مع المعارضة العراقية.

ولكن اذا كانت الادارة الامريكية تريد اطاحة نظام صدام حسين، في حين انها لاتملك حتى الان خريطة عمل واضحة، او تعرف كيف يمكن ان يتحقق ذلك، ارتأت العودة لأحياء المعارضة العراقية كرقم مهم في المعادلة السياسية المنشودة للتغيير في العراق. وهذا يفسر لقاء مساعد وزيرة الخارجية الامريكية مارتن انديك مع عدد من ممثلي فصائل المعارضة وشخصياتها المستقلة مؤخرا في لندن بتاريخ 24 تشرين الثاني 1998.

لقد جاء اللقاء على خلفية الانفتاح الامريكي والتعامل الايجابي مع السيد باقر الحكيم رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية، فلأول مرة نسمع مساعد وزيرة الخارجية الامريكية يقول بان التخوف من ايران بشأن التغيير في العراق امر مبالغ فيه، وذهب الى حد انتقاد الموقف الامريكي من انتفاضة الجنوب عام 1991 باعتبار ان مخاوف امريكا انذاك كان مبالغا فيها وذلك في اشارة الى مساعدة واشنطن لقوات صدام حسين بقمع الانتفاضة انذاك خوفا من البعد الايراني في الانتفاضة. والامر الذي يؤكد هذا هو الانفتاح الامريكي على السيد باقر الحكيم رئيس "المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق" الذي يتخذ من طهران مقرا له الى حد دعوته رسميا لزيارة واشنطن.

وقبل ذلك حققت واشنطن مصالحة بين الطالباني والبارزاني في واشنطن في ايلول 1998، ولكن ذلك الاتفاق لم يكن ضمن سياق خطة التغيير بالعراق، بل ان وزيرة الخارجية الامريكية اكدت مطالبتها زعماء الاكراد بعدم "استفزاز" صدام حسين، ولكن بذات الوقت عدم التعاون او دعوته لكردستان العراق، وهذا ينسجم مع سياسة الاحتواء بأبقاء صدام حسين بعيدا عن الشمال الكردي.

ان الطريقة التي تم فيها لقاء مساعد وزير الخارجية الامريكية ببعض فصائل المعارضة وشخصياتها تعكس رغبة الادارة الامريكية في مراجعة اسلوب تعاملها مع المعارضة العراقية، ففي الوقت الذي يبدو فيه الكونغرس الامريكي من خلال "قانون تحريرالعراق" فرض زعامة معينة او اسلوب عمل معين على المعارضة العراقية، كان انديك هو المبادر والداعي للاجتماع كما اكد ان واشنطن تريد مساعدة المعارضات وليس قيادتها ولا فرض قيادة معينة او اطار معين، وحتى قانون الكونغرس الامريكي المعروف بـ "تحرير العراق" هو بمثابة تفويض للرئيس الامريكي وليس شرطا.

وقد صرح الناطق باسم الخارجية الاميريكية جيمس روبن بتاريخ 24 تشرين الثاني وهو يوم لقاء المعارضة واندیك: ان واشنطن تريد "معارضة عراقية موحدة ذات قاعدة اوسع من قاعدة المؤتمر الوطني العراقي" الذي يؤيده الكونغرس. واوضح روبن "ان هناك تفضيلا عبر عنه في تشريع الكونغرس لان يكون المؤتمر الوطني المعارضة الرئسية لكننا نريد العمل مع مجموعة ذات قاعدة اوسع ولا نعتبر تفضيل الكونغرس ملزماً". واضاف "نجري حاليا اتصالات بعدد من الجماعات التي لاتعمل تحت مظلة المؤتمر الوطني، لنرى ما بامكاننا ان نفعله لنشجعها على ان تكون اكثر فاعلية وتنسيقا كلما امكن ذلك". . واضاف "وحين نتخذ قرارا يختص جماعة بعينها على انها جماعة المعارضة الرئسية سنبلغكم بذلك".

والجديد في الاسماء المشاركة في الاجتماع، هو عدنان الباجه جي وزير الخارجية العراقي الاسبق، وغسان العطية، حيث جاءت مشاركتهما لاول مرة في مثل هكذا اجتماع، ورغم استقلالهما عن اي تنظيم معارض ومعروف انتقادهما للمؤتمر الوطني وزعامته، ومطالبتهما برفع الحصار الاقتصادي عن العراق. وان وجهتي نظر تبلورتا اثناء اللقاء الذي استمر اربع ساعات:

الاولى: طرحها الدكتور احمد الجلبي تطالب باعتماد المؤتمر الوطني الذي يترأسه كاطار للمعارضة مع اجراء اصلاحات في صيغته تعالج الثغرات ونقاط الخلاف.

والثانية: طرحها الدكتور غسان العطية، وتؤكد على ان المؤتمر الوطني فقد مصداقيته ولم يعد صالحا كاطار. ولابد من البحث عن صيغة جديدة تتلافى الاخطاء السابقة للمؤتمر ببداية جديدة تتميز بفتح باب العضوية للجميع دون اي "فيتو" من احد على احد وعلى اسس ديمقراطية وقدر اعلى من الشفافية والمساءلة في العمل.

وفي هذا الصدد طرح غسان العطية التصور التالي لواقع المعارضة العراقية واسلوب التعامل الامريكي معها:

- ان الاسلوب التقليدي لاجتماعات المعارضة العراقية مع الاوساط البريطانية والامريكية كان اقرب الى تمرين في العلاقات العامة، وهذا ما ينطبق على الاجتماع الذي عقد قبل يوم بين وزير الدولة البريطانية ديريك فاتشيت وبعض فصائل المعارضة والذي قال عنه دونالد اندرسون رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الامن البريطاني في (23/22/98): ان بعض التنظيمات العراقية "ليس ممثلا للشعب العراقي واخترقته اجهزة الاستخبارات العراقية"، واشار الى انه كان من الضروري عقد مثل هذا الاجتماع بعيدا عن الاضواء وليس داخل أروقة وزارة الخارجية البريطانية.

- هناك مشكلة التصور الذي يحمله العراقي اولا تجاه الادارة الامريكية وثانيا تجاه المعارضة. فالرجل العراقي العادي في داخل العراق وخارجه مقتنع (عن خطأ او صواب) ان الادارة الامريكية ليست جدية في اسقاط النظام العراقي، بل هي مستفيدة من حالة الحفاظ على الوضع الراهن، حيث صدام والشعب العراقي في صندوق

واحد اسمه "الاحتواء". ولكن بدون شك فان خطاب الرئس الامريكي الذي اشار الى ضرورة العمل من اجل التغيير ومجيء حكومة جديدة في العراق سيساعد على تغيير ذلك الانطباع، ومع ذلك ليس هناك وضوح في كيفية تحقيق هذا الهدف. وذهاب بعض قادة الكونغرس لاسباب حزبية داخلية الى استخدام العراق كورقة كرس الانطباع بان الكونغرس يسعى لفرض قيادة معينة واسلوب عمل يحول المعارضة الى مجرد مرتزقة.

اما بالنسبة للتصور السلبي الاخر، فيتعلق بالمعارضة العراقية التي يعتبرها المواطن العراقي ممزقة ومتناحرة، وبأختصار فاقدة المصداقية.

ليس بالامكان تصنيع معارضة عراقية حسب الطلب، بل علينا التعامل مع الواقع القائم على الارض وليس في لندن او واشنطن. وهنا نجد ان القوى الحقيقية هما: الاكراد بحزبيهما الاتحاد والبارتي، وجماعة الحكيم الشيعية التي تتخذ من ايران مقرا لها.

فرغم قوة الجانب الكردي وامتلاكه لقواعد فاعلة، وكذلك الحال بالنسبة للسيد الحكيم في اوساط الشيعة، الا ان كليهما قد يمثلان حقيقة كردية او شيعية ولكن ايا منهما لايمكن ان يتحدث باسم العراق، كل العراق. ان الحلقة المفقودة هي الوسط، جغرافيا واجتماعيا واقتصاديا وفكريا، كما تمثل بمحافظات العراق الوسطى جغرافيا، والطبقة الوسطى من تجار ومهنيين ومثقفين وضباط (شيعة وسنة، عرب وكرد وتركمان)، والتيارات الليبرالية واليسارية والمحافظة والعلمانية فكريا، ان مثل هذه الحلقة الوسطية، وهي المفقودة تنظيميا، رغم عدم امتلاكها للدبابات والميليشيات تبقى الاقدر على ضمان وحدة العراق بان تكون العامل المساعد على ربط التيار الكردي في الشمال بالتيار الاسلامي الشيعي في الجنوب ليشكلوا جميعا منبرا سياسيا مشتركا يطرح "العراقية" وليس الطائفية والعنصرية، مفهوما سياسيا مشتركا.

والمؤسف ان الاعلام الغربي اخذ يخاطب المعارضة كشيعة وسنة وعرب واكراد تركمان وغيره، بينما يشير للنظام الحاكم في بغداد كـ "عراق".

ان حجر الزاوية في المراجعة المطلوبة: هو كيف يمكن للمعارضة استعادة ثقة واحترام العراقيين، وللاسف فان تنظميات المعارضة خذلت شعبها. ولتجاوز هذه الازمة لابد من تصورات جديدة ودماء جديدة، لم يعد المؤتمر الوطني الذي اصبح بوضعه الحالي عبئا قادرا على ان يلعب دورا ايجابيا.

المطلوب اطار سياسي جديد يتسع للجميع، دون استثناء او وصاية، يعتمد اسلوبا ديمقراطيا في ممارساته وعلى قدر عال من الشفافية والمساءلة. ومن اجل ذلك اقترح ان نبدأ باختيار مجلس او هيئة حكماء من اسماء عراقية تحظى باحترام قواعدها لتصبح بمثابة رمز الوحدة الوطنية تلعب دور المرجعية والحكم وليس القيادة العملية اليومية.

ان مثل هذه الهيئة هي الاقدر والافضل في دعوة مختلف فصائل المعارضة وشخصياتها الى لقاء مشترك من اجل الخروج من الازمة التنظيمية الحالية وبما يحقق وحدة المعارضة.

ان واشنطن ساعدت الاكراد في تجاوز صراعاتهم، والمطلوب الان دور امريكي لمساعدة العراقيين في تحقيق هذه الوحدة وهذا لايتطلب مالا او سلاحا.

(الملف العراقي، العدد 84 - كانون الاول 1998)